على اسواق عالمية اخرى ويزودهما الشرق الاوسط تقليديا باحتياجاتهما النفطية . وقد كانت الدول الاشتراكية حتى الان مكتفية ذاتيا غير ان هناك دلائل تشير الى ان هذه الدول تدخل قريبا اسواق النفط العالمية كمشترية . هذا واذا نظرنا الى الزيادة السنوية للاستهلاك العالمي للطاقة التي تبلغ ٥٠٦٪ وان المنطقة الوحيدة في العالم التي لديها الامكانات في تأمين هذه الاحتياجات هي الشرق الاوسط فان ازمة الطاقة هي في الوقت الحاضر هي ازمة سياسية بالدرجة الاولى . ذلك ان الطاقة موجودة ومتوفرة ويمكن ان تفي بحاجة المستهلكين خلال العشرين سنة القادمة ولكن الخوف والهلع هما نتيجة فرض السيادة التي تملكها الشعوب المنتجة للنفط على مواردها النفطية . فسابقا كانت الدول المستهلكة وبالذات احتكارات شركات النفط العالمية ، تسيطر على انتاج النفط وتسويقه فهم وحدهم يقررون مكان انتاج النفط وكميات هذا الانتاج بينما الدول المنتجة لا تتدخل مطلقا . بالاضافة الى كل ذلك فان تلك الاحتكارات هي التي تقرر حتى اسعار النفط ، وبما ان ميزانيات معظم تلك الدول المنتجة للنفط تعتمد اعتمادا كليا على وارداتها النفطية فان تلك الشركات قررت حتى ميزانيات تلك الدول ، وفي معظم الاحيان تدخلت تدخلا مباشرا في شؤونها السياسية الداخلية .

وقد اعترفت وكالة المخابرات الاميركية بدورها بالاشتراك مع شركات النفط في خنق ايران دوليا وتأليب الجيش على حكومة محمد مصدق عام ١٩٥٢ والتي أدت الى سقوط ذلك الحكم . وقد ادى هذا الدور الى فرض ظل من الارهاب على معظم الثورات التقدمية لدى مجابهتها لشركات النفط في بلادها او حتى التعرض لها ، فان مصير مصدق كان انذارا لكل حركة تسعى الى تحدي شركات النفط فالمشكلة اذن الان هي مشكلة سياسية ، فدول الغرب المستهلكة للنفط واحتكارات النفط العالمية فقدت سيطرتها الكاملة على النفط وعلى مصير البلاد المنتجة له . والان وقد زالت هذه السيطرة فالغرب ثائر يهول النتائج المترتبة على ذلك خاصة وان بعض الدول المنتجة للنفط ، وعلى الاخص العربية منها ، تريد ان يكون لها صوت في السياسات التي تؤثر على مستقبلها . فالعالم العربي يسيطر على الاسواق العالمية الان وسيد سيطرته خلال العقدين القادمين ، بينما ترفض اميركا بالذات هذه الاحتمالات وتريد العودة الى المعادلة القديمة التي تكفل لها التعسف والاستغلال والسيطرة التي تقترب من شكل الاستعمار القديم وتورد مجلة « ميدل ايست ايكونوميك دايجست » « ان احتياجات اميركا من النفط عام ١٩٨٠ ستربو على ١٫٨٠٠ مليون طن سنويا ثلثها يجب ان يأتي من العالم العربي » بالاضافة الى ان الولايات المتحدة ستحتاج الى استيراد ٣٠٠٫٠٠٠ متر مكعب من الغاز سنويا وقد تعاقدت الجزائر مع اميركا لتزويدها بنحو عشر ذلك(١٢).كما تؤكد احتياجات حلفاء العالم الغربي اهمية الاعتماد على العالم العربي وتقول مجلة نيوزويك الاميركية « اعتمادا على احدث الاحصائيات ، ان اميركا واليابان واوربا ستحتاج (٧١) مليون برميل في اليوم عام ١٩٨٠ بينما تستهلك الان فقط (٣٨) مليون يوميا ، ولكن هذه الدول سوف تنتج (٣٥) مليون برميل يوميا وان هذا النقص يمكن تلافيه من الشرق الاوسط فقط » واستطردت المجلة قائلة « ان المنطقة يمكن ان تستخرج يوميا(١٣) (٦١) مليون برميل في عام ١٩٨٠ . وان اميركا تستورد الان اقل من مليون برميل من النفط يوميا وهو ما يعادل ٣٪ فقط من الاستهلاك العام . ولكن التقديرات تشير بان الاستيراد سيزداد الى ٤٠٪ من احتياجات اميركا »(١٤). ومن الواضح اذن ان هذه الدول المعتمدة على النفط العربي سوف تكون مضطرة لتأمين استمرار حياتها الطبيعية وبضمنها الصناعية والتي هي الان مصلحة قومية حيوية ولا بد لها ان تعمل كل شيء لضمانها .

النفط كسلاح عربي

كما بينا يحتاج العالم الى النفط العربي لانه لا يمكن للعالم الغربي بصورة خاصة الاستمرار بدونه في ظل التطور الصناعي المتفوق، وليس بامكان ايجاد مصادر اخرى للطاقة فان العشرين السنة القادمة تؤكد على ان في ايدي العرب سلاحا فعلا وهو ايضا يؤثر تأثيرا بالغا على المصالح القومية لدول اميركا واوربا الغربية واليابان فقد آن لهم ان يجعلوه آلة تحقق جزءا من مصالحهم القومية . ان هذا حق شرعي في العلاقات الدولية وبامكانهم استعمال دبلوماسية حاذقة لهذا الخصوص خاصة وانهم لا يحتاجون الى واردات النفط بل العكس لقد تراكمت احتياطيات واسعة في خزائن العالم